مستشفى جديد

اقترح النائب أسامة المناور إنشاء مستشفى جديد في منطقة الفروانية، على أن يشمل جميع التخصصات الطبية، بما يكفل تقديم الرعاية الصحية والطبية لأهالي الفروانية.

مسنات بحرية

تقدم النائب حسين القلاف باقتراح برغبة بشأن إنشاء مسنات بحرية عدة، لتسهيل دخول القوارب وخروجها، تخفيفاً من الازدحام ومقابل رسوم رمزية لا تتعدى نصف دينار، بشرط توفير وسائل الراحة لمرتادي البحر.

بيوت مؤقتة

طالب النائب شايع الشايع ان تتولى المؤسسة العامة للرعاية السكنية بناء البيوت على اراضي الدولة، على ان تكون محدودة المساحة وتصلح للسكن بصورة مؤقتة، على ان تمنح هذه البيوت بصفة ايجار وبمقابل رمزي للمواطنين محدودي الدخل طالبي الرعاية السكنية الى ان يتم توفير الرعاية السكنية لهم.

القبس تكشف تفاصيل 3 عمليات تحويل خارجية

العدساني: لم أطلع على تفاصيل حسابات رئيس الوزراء

طارق العيدان

كشفت مصادر لجنة التحقيق بشأن التحويلات الخارجية لـ القبس عن تفاصيل ثلاث عمليات تحويل مالية تمت عبر وزارة الخارجية إلى السفارات الكويتية في الخارج، ضمن حزمة من وثائق عديدة حصلت عليها اللجنة.

وقالت المصادر إن العملية الأولى تمت من خلال طلب الوكيل المالي لديوان رئيس مجلس الوزراء «خ.ع.ب» شفوياً عبر الهاتف من «الخارجية» تحويل مبلغ قيمتة 60 ألف دولار أميركي بأمر من رئيس مجلس الوزراء السابق سمو الشيخ ناصر المحمد إلى سفارة الكويت في إسطنبول باسم الوكيل المالي ذاته.

وأوضحت المصادر أن «خ.ع.ب» غادر البلاد لتسلم المبلغ المذكور في إسطنبول، مشيرة إلى أن الردود التي تسلمتها اللجنة تفيد بأن تلك الأموال صرفت للمصلحة العليا للبلاد، إلا أن المعلومات التي بحوزة اللجنة تشكك في هذا الأمر.

وقالت المصادر إنه ثبت للجنة معلومات بأن هناك موظفاً في السفارة يدعى «ف.ب» هو المسؤول عن عمليات التحويل، وأنه كان الطرف الذي أجرى عدداً من التحويلات المالية الأخرى، متسائلة، لماذا لم يكلف الشخص المذكور بتسلم هذا التحويل؟ وكيف يطلب «خ.ع.ب» الأموال بالأوامر الشفوية لنفسه؟ ولم يتمكن أحد من الوصول إلى أماكن صرف هذه المبالغ.

علاج في الخارج

وأفادت المصادر أن ديوان رئيس مجلس الوزراء طلب تحويل مبلغ آخر بقيمة 250 ألف دينار يسلم إلى موظف في سفارة الكويت في جنيف يدعى «ص.م» يخصص لعلاج مواطن في الخارج.

وأوضحت المصادر أنه اتضح للجنة أن الكويت ليس لديها مكتب أو ملحق صحي في جنيف، لافتة إلى أنه عند مواجهة «ص.م» بالقضية، تبيّن أنه سلم هذه الأموال إلى السفير الكويتي في جنيف.

وتابعت المصادر إن «اللجنة استمعت إلى شهادة السفير الكويتي في جنيف، وأكد أنه يتسلم الأموال من وزارة الخارجية، ويتلقى اتصالات عدة من ديوان رئيس مجلس الوزراء بشكل مباشر لتحديد هوية المتسلم، وعند سؤاله إن كانت هناك أي حالات للعلاج، رد بأنه لم تكن هناك أي حالات لمواطنين يتلقون العلاج في جنيف».

وأضافت المصادر أنه «عندما واجهت اللجنة السفير رفض الإفصاح عمن تم إعطاؤه هذه الأموال، لأنه يتعلق بالمال السياسي ومصلحة الدولة العليا ولا يمكن كشفها».

وذكرت المصادر أنه تبين للجنة بما لا يدع مجالاً للشك أن وزارة الخارجية دفعت الأموال من دون وجه حق، لكون السفير نفى أن يكون هناك أي مواطن يتلقى العلاج في جنيف، وتأكد للجنة أن هذه الأموال صرفت لعدد من عوائل النواب خلال قضائهم العطل في سويسرا.

وأشارت المصادر إلى أن إجمالي تحويلات الخارجية كانت من نصيب جنيف، حيث بلغ عدد المبالغ المحولة إليها 59 مليون دينار، 51 مليون منها تم تحويلها مباشرة إلى موظف في السفارة «ص.م»، بينما تم تحويل الباقي إلى السفير.

● أحد الاجتماعات السابقة للجنة التحقيق بالتحويلات.. وبدا (من اليمين) سمو الشيخ جابر المبارك والعميري والمسلم واليحيى والطاحوس

سيارة رياضية

وعن التحويل الثالث، كشفت المصادر أن ديوان رئيس مجلس الوزراء طلب تحويل مبلغ مليون و125 ألف ريال قطري لشراء سيارة رياضية بريطانية الصنع من طراز أوستن مارتن، مبيّنة أن الديوان طلب تحويل تلك الأموال مباشرة إلى وكالة سيارات في قطر من دون وسطاء.

ولفتت المصادر إلى أن وزارة الخارجية لم تحصل على صورة من إشعار تسلم الأموال من الوكالة، ولم تتمكن من معرفة هوية متسلم السيارة أو اسم الشخص الذي سجلت السيارة باسمه.

وأشارت المصادر إلى أن اللجنة بحوزتها تحويلات خارجية عديدة تثبت أن هذه الأموال لم تصرف للمصلحة العليا للبلاد، وإنما صرفت لأمور مغايرة تماماً عما هو عليه في الأوراق، وشهادات عديدة من الشهود تثبت ذلك.

تسليم وتسلم

من جانب آخر، كشفت المصادر أنه خلال لقاءاتها مع عدد من السفراء في جنيف وباريس ولندن ونيويورك أكد السفراء أن هناك أموالاً يتسلمونها من ديوان رئيس مجلس الوزراء عبر وزارة الخارجية، ثم يتلقون اتصالات من الديوان نفسه يطالبهم بتسليمها إلى أشخاص بعينهم.

ولفتت المصادر إلى أن السفراء أكدوا كذلك أن بعض الشخصيات التي يطلب منهم تسليمها هذه الأموال ليسوا أشخاصاً مؤثرين أو لهم ثقل في البلد، وإنما في أحيان كثيرة يجهل السفراء أنفسهم هويات هؤلاء ومدى تسلسلهم في الدولة وقدرتهم على التأثير في إصدار القرار لمصلحة الكويت.

وذكرت المصادر أن عدد من الشهود ضمنهم سفراء يسلمون الأموال لأصحابها المعنيين المحددين من ديوان رئيس مجلس الوزراء، بعد اطلاعهم على هوياتهم الشخصية للتأكد من الاسم، بما يؤكد أن هذه الشخصيات التي تتسلم الأموال مجهلة وليست ذات شأن، مشيرة إلى أن أحد الشهود أكد أنه دخل البنك لتسلم الأموال ثم أدخلها في حقيبته، وركب مع صاحب الشأن في سيارة الشاهد الخاصة أو في سرداب لمواقف السيارات، وبعد اطلاعه على الهوية الشخصية يتم تسليم هذه الأموال.

وأضافت المصادر أن «بعض الشهود أكدوا أن الأموال تسلم في أحيان كثيرة في غرفة يتم استئجارها في فندق ما، بينما آخرون في قهوة وغيرها من الأماكن العامة»، مشيرة إلى أن اللجنة وجهت أسئلة عدة إلى هؤلاء الشهود، إن كانوا يعرفون حقاً إن كانت بطاقات تلك الشخصيات حقيقية أم مزيفة، فأبدوا جهلهم بذلك، واكتفوا بالتأكيد أنهم يطلعون على البطاقات ثم يتم التسليم.

الحسابات السرية

وعلى صعيد متصل، أكدت المصادر أن اللجنة وجهت أسئلة عديدة إلى رئيس ديوان المحاسبة عبدالعزيز العدساني، إن كان قد اطلع على تفاصيل حسابات ديوان رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء الخاصة، وكان رده بأنه أطلع على جزء منها فقط ولم يطلع على جميع الوثائق.

وبيّنت المصادر أن اللجنة عرضت عدداً من وثائق التحويلات الخارجية بملايين من الدنانير على العدساني، والذي بدوره أكد للجنة أنه لم يطلع على هذه الوثائق، وأنها المرة الأولى التي يرى فيها هذه الوثائق.

دشتي: «الأغلبية» تهرب من مناقشة حكم «الداو»

هاجم النائب د. عبدالحميد دشتي «التصعيد غير المبرر من بعض النواب المحسوبين على الأغلبية»، مشيراً إلى التصعيد الأخير للأغلبية عبر مطالبة الناطق الرسمي باسمها.

ووصف دشتي ما تقوم به الأغلبية بـ«نافخ الكير» بعد ان أفلس نوابها في تحقيق تطلعات الشعب الكويتي، ويريدون الهروب إلى الأمام كي لا تناقش الخسارة الفادحة جراء مقترح عقد «الداو» والمسؤول عنها نواب حدس والعمل الشعبي إلى جانب الحكومة.

واستغرب قيام البعض بمساءلة رئيس الوزراء بسبب إعادة قانون تغليظ عقوبة المسيء إلى الذات الإلهية، مع ان هذه الإعادة حق أصيل لسمو الأمير، كما أكد ان محاولته فرض تسعة وزراء لا يستقيم والأطر الدستورية.

ورأى ان استمرار ابتزاز الحكومة نجم عنه استقالة وزيرين حتى الآن كانا أشبه بالقرابين.

وقال «ستكون كارثة إذا نجحت الأغلبية في توزير تسعة وزراء».

ملف المزدوجين

وطالب دشتي الحكومة بفتح ملف المزدوجين والعبث في التجنيس، والبدء في هذه الخطوة في هذه المرحلة التي تشهد تصعيداً وسيلاً من المطالب التي هي أشبه بالهرطقات التصعيدية من قبل الأغلبية.

وأيد دشتي مشاركة مختلف الأطياف في الحكومة من خلال النواب، ويبقى القرار الفعلي لسمو الأمير وسمو رئيس الوزراء في اختيار العدد، أما الإصدار على توزير تسعة، فهذا ليس دارجاً، بل هو من الثقافات الجديدة التي أتت بها الأغلبية، ونحن سنتصدى لها.

● عبدالحميد دشتي

وعن خروج وزير الداخلية في اجازة خاصة قال «هذا يقدره وزير الداخلية ويبقى حقاً له، والحكومة معنية في التعامل مع هذا الموضوع، وكيفية مواجهة استجواب وزير الداخلية».

وشدد دشتي على رفض التعديلات الدستورية، مشيراً إلى ان أجواء الشحن والاستبداد اللذين تقودهما الأغلبية غير مناسبين ولا صحيين لأي تعديلات على الدستور أو اللائحة الداخلية.

نواب يناشدون الملك عبدالله نصرة الشعب السوري

ناشد عدد من النواب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز النصرة والفزعة العاجلة لحث العالم الاسلامي وحكوماته لانقاذ المظلوم من الظالم، قبل ان تحل ساعة الندم والمذبحة العظيمة المتوقعة لشعب سوريا، مضيفين «يا خادم الحرمين الشريفين ان انظار شعب سوريا المقهور المظلم وانظار كل المسلمين تتطلع اليكم، بعد الله سبحانه وتعالى، لموقعكم وموقع المملكة العربية السعو دية في العالم الاسلامي».

اسماء النواب أصحاب البيان:

- وليد الطبطبائي
- مسلم البراك
- فلاح الصواغ
- خالد الطاحوس
- عادل الدمخي
- عبدالله الطريجي
- فيصل المسلم
- جمعان الحربش
- خالد السلطان
- علي الدقباسي
- عبدالله البرغش
- محمد هايف
- اسامة المناور
- يوسف الرفاعي (وزير سابق)

«التنمية» والحكومة

أكد النائب د. وليد الطبطبائي أن استجواب وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود المقدم من النائب محمد الجويهل يستحق المناقشة طبقاً للائحة الداخلية في جلسة 21 الجاري، مبيناً ان تأجيل المناقشة رهن بموافقة غالبية المجلس.

وعن آلية التعاطي مع عدم وجود الوزير المستجوب في الجلسة لوجوده في إجازة خاصة، قال «ان هذا الأمر لم تنظمه اللائحة الداخلية، وقد يكون من الملائم تعديل اللائحة لسد هذه الثغرة».

وعن مشاركة «التنمية والاصلاح» في اي تشكيل حكومي جديد، أوضح الطبطبائي ان نواب الكتلة لن يشاركوا، لكنهم سيرشحون شخصيات من خارج الكتلة تتناسب أفكارهم مع أفكار «التنمية والاصلاح».

وسئل عن كيفية التعامل مع قضية «الداو»، فقال «ان الأرجح ان يتم الاتفاق على تشكيل لجنة تحقيق، اما مسألة اختيار الاسماء فهذه لم تتحدد بعد».

نفط الخليج

وجه النائب بدر الداهوم سؤلا الى وزير النفط بشأن رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للشركة الكويتية لنفط الخليج، ومتى صدر قرار تعيينه، متسائلا عن التعميم الاداري رقم 2012/9 الصادر بتاريخ 17 مايو 2012 من الشركة الكويتية لنفط الخليج، والذي تم من خلاله تعديل مسمى «مدير مجموعة عمليات الخفجي المشتركة للشركة الكويتية لنفط الخليج (المكتب الرئيسي) ليصبح مدير مجموعة تطوير حقول الخفجي»، وتم تقليص عدد الفرق ليصبح اثنين بعد ان كان عددها أربع فرق، علماً بأن «مدير مجموعة عمليات الخفجي المشتركة للشركة الكويتية لنفط الخليج (المكتب الرئيسي) لا يزال في الخدمة حتى تاريخ 1 يوليو 2012.

العدساني: على وزير الشؤون الجديد متابعة محاور استجوابي

دعا النائب رياض العدساني الوزير الجديد لوزارة الشؤون والعمل الاجتماعي الاخذ بمحاور استجوابه على محمل الجد للقضاء على تجارة الاقامات واصلاح الملف الرياضي ومراقبة غلاء الاسعار في التعاونيات ووقف التداول بالسلع المغشوشة، مطالبا في الوقت ذاته وزير التجارة بتكثيف الرقابة على رفع الاسعار قبل شهر رمضان.

وقال العدساني ان استجواب وزير الشؤون سيظل قائما ونطلب من الوزير الجديد ان يأخذ جميع محاور الاستجواب في محمل الجد، مشيرا الى خمسة محاور ملحة، الاول منها يخص قضية الايتام في قضية انسانية بحتة، مضيفا ان هناك صناديق خيرية المفروض منها صرف الاموال على تلك الايتام، وودائع بنكية لحسابهم، موضحا ان ما يحصل في الوزارة هو ان الفوائد البنكية لتلك الودائع تذهب الى الصندوق الخيري في مخالفة استنادا الى تقرير ديوان المحاسبة، والتي كان من المفترض ان يستفيد منها الايتام.

واشار الى ان المحور الثاني يتعلق بقضية تجار الاقامات، مؤكدا ان الوزير المستقيل احمد الرجيب لم يذكر ان هناك 28 الف شركة وهمية و500 الف فوق الحاجة، قائلا «لو نفترض وجود 20 عاملا في كل شركة وهمية لوجدنا ان هناك نصف مليون عامل، متسائلا: كيف ستكون معيشتهم؟؟».

واضاف ان المحور الثالث يخص الشأن الرياضي، فبعد رفع علم الكويت في كأس العالم، مرورا لثلاثين سنة، ينكس العلم لرفع العلم الاولمبي، مؤكدا على عدم قبول الغيورين على الوطن لهذه النتيجة.

● رياض العدساني

غلاء الأسعار

وفيما يخص قضية غلاء الاسعار، قال ان اتحاد الجمعيات التعاونية الذي يشرف على الشركات اعطاهم صك البراءة برفع الاسعار على المستهلكين، مشيرا الى ان الاسعار في ارتفاع سنة بعد سنة من الشركات التي تتحجج بارتفاع سعر نفط. ودعا الوزير الجديد لمراقبة اداء اتحاد الجعيات وسلعها، قائلا: «فهناك سلع مغشوشة يفترض وقف التداول بها لأجل صحة الناس».

طائرة كويتية

وجه النائب د. خالد شخير سؤالاً الى وزير المواصلات، قال فيه «نمى الى علمي ان هناك طائرة تابعة للخطوط الجوية الكويتية موجودة في مطار الملك خالد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية منذ عام 1999، متسائلا عن مدى صحة هذه المعلومة، ونوع هذه الطائرة، وسبب وقوفها كل هذه السنوات في مطار الملك خالد».

كما وجه شخير سؤالاً الى وزير التربية والتعليم العالي قال فيه «نمى الى علمنا ان الأمين العام لجامعة الكويت التحق بالعمل لدى «المركز الاقليمي» بوظيفة مدير للمركز وذلك دون ان يحصل على موافقة الجهات الرسمية على الجمع بين الوظيفتين، متسائلا عن صحة هذه المعلومة والاجراءات القانونية ازاء المخالفات».

وطالب بافادته عن الاجراءات التفصيلية التي تم اتخاذها بشأن المخالفات التي احتوى عليها تقرير الرقابة المالية المسبقة عن السنة المالية 2011/2010 لجامعة الكويت الذي صدر بتاريخ 20 يونيو 2011 والذي تم ارساله لجامعة الكويت بتاريخ 29 يونيو 2011؟ وهل تمت معالجة المخالفات الموجودة بالتقرير؟

وطالب بتزويده بالمعايير التي تم على اساسها اجتياز لجنة لاختيار موظفي كلية العمارة وكلية العلوم وهندسة الحاسوب.

من جهة أخرى، تقدم شخير باقتراح برغبة بشأن فتح المستوصفات في جميع مناطق الكويت على مدى 24 ساعة، وأيام العطلات الرسمية وفي جميع التخصصات الطبية وتوفير سيارة اسعاف للحالات الضرورية.

حياة سعيدة

تمنى النائب الصيفي الصيفي حياة سعيدة لوزير الشؤون الفريق أول أحمد الرجيب على المستوى الشخصي بعد أن آثر الاستقالة والسلامة ولم يقبل بالمواجهة، مشيرا الى انها دليل على أن محاور الاستجواب المقدم من قبله مستحقة «وهو يعرف أنه لن يستطيع الإجابة عن تلك المحاور».ووجه الصيفي حديثه للرجيب بقوله: «نحتاج الى توحيد صفوف أبناء الكويت وتعزيز الوحدة الوطنية، فجميعنا كويتيون».

واشار الصيفي «منذ تأسيس دولة الكويت ضحى ابناء الوطن من القبائل والحاضرة والشيعة والسنة» ولا نسمح لهذا الفكر المتطرف والنفس غير الطيب والخبيث أن يفرق ابناء الوطن الواحد. وطالب الصيفي بإعادة النظر في القرارات التي اتخذها الرجيب وكانت محاباة لبعض النواب لمعرفته بالاستجواب الذي سيقدم له، داعيا وزير الشؤون بالوكالة لإلغاء هذه القرارات والعودة لمكتب الوزير في مجمع الوزارات لاستقبال المواطنين. وفيما يتعلق باستقالة الحكومة او التعديل الوزاري قال الصيفي: «الأمر متروك لرئيس الوزراء، وبخصوص مشاركة الأغلبية يجب أن يكون من داخل المجلس وليس عن طريق كتلة ويرشح شخص من خارج البرلمان ليكون أحد أعضاء الحكومة، لافتا الى ان من يريدون التعاون مع الحكومة ويمثلون برنامجهم، عليهم أن يشاركوا وليس كممثلين للنواب من خارج البرلمان!!

أما بخصوص العدد المطلوب فقال: أيا كان سيكون لتحقيق التجانس والتعاون ويجب ألا يقل عن 6 أعضاء إن لم يكونوا 9».